قال الأسير الصحفي المضرب عن الطعام منذ ٤٣ يوماً محمد القيق،

إنه مستمر في إضرابه المفتوح عن الطعام حتى الإفراج عنه دون أي شروط.

وذكر القيق عبر محامي مؤسسة الضمير :

بأن إدارة مشفى العفولة تحاول إجباري على كسر إضرابي بعدة طرق،

حيث يجلبون الوجبات عدة مرات يومياً ويضعونها بالقرب مني ويتناول الجنود الطعام متعمدين أمامي،

كما توجد آلة مراقبة في غرفتي وأعاني من آلام حادة في المفاصل.

ونقل محامي مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان الذي زاره في مستشفى العفولة اليوم الأربعاء عنه،

أنه رفض عرضين مقدمين من مدير الإستخبارات في السجن وإدارة السجون للإفراج عنه بعد تمديد الإعتقال الإداري له لمرة واحدة،

مؤكداً أنه مستمر في الإضراب حتى الإفراج الفوري عنه ودون شروط.

معلناً أن لا رجوع إلا بالحرية أو الشهـادة.

وحسب محامي الضمير؛ فإن الوضع الصحي للأسير في تدهور مستمر،

ويتقيأ الدم ومادة صفراء، كما أنه يخرج الدم مع البول، ويعاني من صداع دائم وآلام في المعدة والمفاصل وجفاف في الحلق.

وذكر القيق لمحامي الضمير أن إدارة وأطباء مستشفى العفولة يضغطون عليه لكي يوقف الإضراب عن الطعام، وإلا فسيتم إطعامه قسراً.

وحذرت مؤسسة الضمير في بيانها، من الوضع الصحي للمعتقل القيق الذي وصل مراحل الخطر؛

حيث أصبحت حياته مهددة بأي لحظة، مذكرة بأنه منذ العشرين من الشهر الماضي يرفض الخضوع للفحص الطبي.

وأكدت أن إستمرار إعتقال محمد القيق إدارياً يشكل إنتهاكاً صارخاً للمواثيق والمعايير الدولية

التي تؤكد عليها إتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر إستخدام دولة الإحتلال للإعتقال الإداري بشكل ممنهج بحق الأشخاص المحميين،

كما وتحصر إستخدامه في الحالات الأمنية المطلقة وفقاً لإجراءات قانونية محددة تضمن حق المعتقل بالمحاكمة العادلة.

كما حذرت المؤسسة من تطبيق قانون التغذية القسرية على الصحفي المعتقل محمد القيق،

مشددة على أن فرض التغذية القسرية وإجبار المعتقل على تلقي العلاج والخضوع للفحوصات الطبية هو إنتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقالت : إن التغذية القسرية تنتهك أخلاقيات مهنة الطب؛ كونها تسمح بإجبار مريض على العلاج رغماً عنه، وبذلك فهي تعدّ نوعاً من أنواع التعذيب.

يشار إلى أن الصحفي محمد القيق كان قد اعتقل من منزله في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني الماضي، وتعرض لتحقيق قاس دام حوالي ٢٥ يوماً، قبل إصدار امر اعتقال إداري بحقه لمدة ٦ شهور، ما دفعه لدخول إضراب مفتوح عن الطعام علما بأن القاضي العسكري "شمعون أشوال" قد ثبت أمر الاعتقال الإداري بحقه لكامل المدة دون أن يعير أي اهتمام لكونه قد دخل إضراباً مفتوحاً عن الطعام.